



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان السيد المندوب الدائم
د. عبدالمحمود عبدالحليم

أمام

اللجنة الأولى

(نزع السلاح والأمن الدولي)

الدورة (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

٩ / أكتوبر / ٢٠٠٨ م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس ،،

أرجو في مستهل بياني أن أقدم لكم بأخلص التهاني لإنتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة المعنية بشئون نزع السلاح والأمن والسلم الدوليين ، كما أرجو عبركم أن أرف التهنئة للسادة أعضاء المكتب المنتخبين ، إنا لنامل أن تفضي مداوات اللجنة هذا العام إلي تحقيق تقدم ملموس في مختلف محاور ومجالات نزع السلاح ، كما لا بد من تأكيد تأييد السودان الكامل للبيان المقدم بأسم حركة دول عدم الإنحياز والبيان المقدم باسم دول المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس ،،

تنعقد لجننتكم الموقرة هذا العام وسط أجواء ملؤها الشك وعدم اليقين فيما يتصل بقضايا التسليح والأمن والسلم الدوليين ، ولعل الراصد للتطورات في بعض بؤر التوتر في العالم الآن يدرك بجلاء مدي تنامي حالة إنعدام الأمن الجماعي بمفهومه الشامل الذي نسعي لتحقيقه عبر هذه اللجنة وغيرها من آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف بإعتبار أن نزع السلاح وتحديداً حسم المخاطر المترتبة علي إنتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الدولي المستدام ، وذلك بالطبع لن يتحقق في ظل إحتفاظ الدول الكبرى بترساناتها النووية وإستمرارها في تطوير إجيال حديثة من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، والتنافس المحموم في إجراء التجارب النووية في السر والعلن بدعاوي ضرورات الردع الإستباقي وحماية الأمن القومي لبعض الدول ، وفي المقابل ظلت آليات

نزع السلاح تراوح مكانها وتعرض لإخفاقات متتالية طيلة السنوات العشر الماضية ليس لقصور في هذه الآليات لأن هناك الآن ما يكفي من الإتفاقيات والصكوك والبروتوكولات المتعلقة بنزع السلاح ، ولكن لتنصل الدول الكبرى وبخاصة تلك الحائزة علي تقنيات نووية وصاروخية متقدمة في مجالات التساح النووي عن إلتزاماتها بموجب هذه الإتفاقيات ، ولعل وتيرة التصويت علي القرارات في هذه المنظمة تبرز بوضوح كيف أن آليات نزع السلاح ظلت تحظي بدعم الأغلبية دائماً ولكنها برغم ذلك لا تجد طريقها إلي النفاذ والفاعلية ٠٠ لقد قمنا في العام الماضي بإعادة هيكلة آليات نزع السلاح تحقيقاً لدور متعاظم للأمم المتحدة في هذا الشأن ، ولعل ما يؤسف له أنه لم يتم تحقيق أى تقدم أو مساهمات في إطار عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس ،،

لقد أورد الممثل السامي للأمم العام في تقرير سابق أمام هذه اللجنة أن معدلات الإنفاق العسكري قد إرتفعت بنسبة ٣٧٪ عما كانت عليه قبل عشرة أعوام ، وهاهو للمرة الثانية قد أورد في تقريره لهذه الدورة أيضاً أن معدلات الإنفاق العسكري قد تصاعدت أكثر مما كانت عليه العام الماضي بما يؤكد أن إهتمامات العديد من الدول قد إنصرفت نحو التسليح وبناء القدرات العسكرية بدلاً من أن تنصرف نحو قضايا البشرية الأشد إلحاحاً والمُضمنة في أهداف الألفية الإنمائية حتي يتم تصويب الموارد والجهود نحو التنمية والإعمار بدلاً من تسخيرها لصناعة وتكديس آلة الموت والدمار ، ولعلنا نؤكد هنا مجدداً علي المسؤولية المباشرة التي تقع علي عاتق الدول النووية وضرورة أن تشرع هذه الدول وعبر جداول زمنية محددة في التخلص من ترساناتها ووقف التسابق في مجال إجراء التجارب النووية ليكون ذلك قاصراً فقط علي الأغراض السلمية وخدمة البحث العلمي.

السيد الرئيس ،،

يؤكد وفد السودان مجدداً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم أصبح الآن ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى باعتباره أقدر الطرق للإلتزام عملياً بالاتفاقيات والصكوك ذات الصلة وصولاً إلي نظام فامل لعدم الإنتشار النووي ، وغني عن الذكر هنا أن العديد من مناطق التوتر في العالم لم تنشأ فيها مثل هذه المناطق رغم حساسية الأوضاع فيها وخير مثال منطقة الشرق الأوسط التي ظلت دولة واحدة تقف حجرة عثره أمام إنشاء مثل هذه المنطقة فيها وهي إسرائيل التي ما إنفكت تجدد رفضها المعلن لإنشاء مثل هذه المنطقة وإخضاع برامجها النووية لنظام الرقابة الشامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعليه فإننا نؤكد أن عدم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أصبح يشكل مهدداً إستراتيجياً ليس للإقليم فحسب بل للأمن والسلم الدوليين علي وجه الإجمال ولا بد لي في هذا المقام من تثمين المبادرة الأفريقية السباقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا عبر معاهدة (باليندابا) التي كان السودان شريكاً أصيلاً في الجهود التي أفضت إليها ، كما نطالب الدول التي لم توقع علي تلك الإتفاقية بالإنضمام إليها فوراً حتي تجد طريقها للعالمية والنفاز ، ونرجو أن نؤكد بوجه خاص على حق الدول في التمتع بالإستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، وعدم جواز محاربة ذلك تحت أي ذرائع .

السيد الرئيس ،،

لقد كان السودان من أوائل الدول التي إنضمت للإتفاقيات والصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح وعلي رأسها إتفاقية منع الإنتشار النووي ،

واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية علاوة علي دوره الرائد في إتفاقية إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، و ينهض السودان كذلك بدور إقليمي مشهود في إطار الجهود الرامية لإنفاذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية حيث إستضافت الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية ذلك المؤتمر الذي أوصي بضرورة إعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيماوية ، كما كان السودان من أوائل الدول التي إنضمت لمدونة لاهاي لمنع إنتشار الذخائر العنقودية ، أما علي صعيد الأسلحة التقليدية والصغيرة والخفيفة ، فإن وفد السودان يؤكد أن ما إصطلح أصطلح علي تسميته بأسلحة صغيرة وخفيفة قد يبدو أقرب للمفارقة إذا ما أحصينا بدقة حجم الدمار الشامل الذي أحدثته في العديد من البلدان الأفريقية التي أبتليت بالنزاعات الداخلية ، ومن هذا المنبر فإننا نؤكد أن السودان يولي أهمية قصوي لمحاربة الإنتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة ، ولذلك كان من أوائل الدول التي صادقت علي برنامج الأمم المتحدة لمنع الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، بل لعب السودان دوراً فاعلاً في جميع المؤتمرات وورش العمل الإقليمية التي عقدت في نيروبي وأديس أبابا والقاهرة والأردن والجزائر للنظر في سبل التعاون الإقليمي لتطبيق هذا البرنامج .

السيد الرئيس ،

علاوة علي مساهمات السودان الدولية والإقليمية في مجالات محاربة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، فإنه وعلي المستوي القطري يضطلع بدور فاعل عبر المكتب الوطني لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة هذا المكتب الذي سنت له الدولة ما يلزم من القوانين والتشريعات الداخلية وضوابط الحياة إدراكاً منها لخطورة هذه الظاهرة وإرتباطها بالتهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولهذه الأسباب بادر السودان بفكرة إعادة ترسيم الحدود

مع بعض دول الجوار بهدف إحكام الرقابة والسيطرة ، ولكن لا بد من التأكيد على أن القضاء على هذه الظاهرة لن يتم من طرف واحد إذ يتوجب أولاً محاربتها في المنبع عن طريق إلزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للسماسة والمجموعات والأفراد من غير الدول .

وختاماً سيدى الرئيس فإن وفد السودان ظل يتابع عن كثب الجهود الجارية بهدف الوصول الى إتفاقية دولية ملزمة بشأن تصدير ونقل الأسلحة ATT، وإننا ما زلنا كفيرنا من الدول ندرس هذه الفكرة من كل جوانبها ، إلا أننا رصدنا مؤخراً محاولة توظيف بعض الدول للمنظمات غير الحكومية فى حشد الدعم لهذه الإتفاقية بصورة تسئ للدول الأخرى وتضع العديد من علامات الإستفهام حول ما وراء هذه الإتفاقية ولعلنا ونحن ما زلنا فى مرحلة دراستها ننوه فقط الى مثل هذه الملاحظة .

• وشكراً السيد الرئيس ،،،،